

المجموعة الأولى الإلزامية: استعمال مفاهيم وتقنيات اقتصادية (7 علامات)

1 - إذا افترضنا أن دالة الإنتاج $N = 2س + 6$ (حيث ن: كمية الإنتاج ، س: سعر السوق)

أ - أكمل الجدول أدناه بعد نسخه على ورقة الإجابة (علامة ونصف)

ب - حدد كمية الإنتاج التي تحقق للمنشأة أقصى ربح ممكن (ربع علامة)

كمية الإنتاج	الكلفة الثابتة	الكلفة المتغيرة	الكلفة الكلية	الكلفة الحدية	سعر السوق
10	200		300		
20		200			
			600	10	
60			1140		

2 - اقترض أحدهم مبلغاً بقيمة مليونان ونصف المليون ل.ل. على أن يسدد قيمة هذا القرض في 26 أيلول 2009 مع فوائده البالغة 220000 ل.ل. علماً أن معدل الفائدة البسيطة على هذا القرض 12% سنوياً.

المطلوب : حدد تاريخ الحصول على هذا القرض. (علامة واحدة)

3 - انسح الجدول أدناه على ورقة الإجابة واملأ المربعات الفارغة: (علامتان)

المشكلة	نوعها	سياسة المعالجة	الوسيلة	الهدف
عجز في الميزان التجاري				
إنخفاض الإنتاجية بسبب ضعف الإعداد والتدريب				

4 - بلغ الناتج المحلي الإجمالي لإحدى الدول 7500 مليار و.ن عام 2004، وارتفع هذا الناتج بنسبة 10% في العام 2005، فإذا علمت أن مؤشر الأسعار يساوي 109 عام 2005 نسبةً لعام 2004.

أ- حدد شكل النمو الإقتصادي سنة 2005 إذا بلغ معدل النمو السكاني لهذه الدولة 3% في العام نفسه مبرراً إجابتك (علامة ربع) .

ب - سمّ المرحلة من الدورة الإقتصادية التي يمر بها هذا البلد في حال كان معدل النمو الإقتصادي 2% عام 2004 (ربع علامة) .

5 - تعاني إحدى الدول من مشكلة إنخفاض إنتاجية المؤسسات العامة وتراكم العجز في خزينة الدولة.

أ - اقترح سياسة وأداة ملائمة لمعالجة هذه المشاكل (نصف علامة) .

ب - أذكر نتيجة سلبية تسفر عن تطبيق هذه السياسة على الصعيد الإجتماعي (ربع علامة) .

اختر واحدة من المجموعتين التاليتين :

المجموعة الإختيارية الأولى: تحليل مستندات اقتصادية (12 علامة)

مستند رقم (1) :

بدأت بوادر الأزمة المالية الراهنة في الولايات المتحدة الأميركية منذ العام 2007 عندما واجهت بعض المؤسسات الإستثمارية العاملة في سوق الرهن العقاري مشاكل حقيقية في تحصيل ديونها من المدينين لها، وبالتالي فقد واجهت هذه المؤسسات تحديات حقيقية تمثلت في رفض المصارف تقديم ما تحتاجه من قروض لبعضها البعض لآداء مهامها . وقد أدى هذا الواقع الى إفلاس تلك المؤسسات المالية .

تخوف الكثيرون من امتداد آثار الأزمة المالية لتصل إلى الإقتصاد الحقيقي (السلع والخدمات) حيث أن إنعدام السيولة النقدية التي حدثت جراء هذه الأزمة سوف تقف حجر عثرة أمام العديد من المستثمرين ورجال الصناعة من الحصول على الأموال الضرورية التي يتطلبها مواصلة أعمالهم .

د. إبراهيم الكرنسي، 17 نوفمبر 2008

مستند رقم (2):

قامت فلسفة المحافظين الجدد الذين يديرون دفة الإقتصاد والسياسة الأميركية في الوقت الحالي على مبدأ "حرية السوق" وعدم تدخل الدولة في أداء الإقتصاد حيث أن آلية السوق هي وحدها الكفيلة بضبط مسار الإقتصاد وهي القادرة على إصلاح أي خلل عبر آلية العرض والطلب .

لقد أثبتت الأزمة المالية الراهنة أن أسلوب عمل آلية السوق في التعامل مع هذه الأزمة كان سيؤدي إلى انهيار الإقتصاد الأميركي برمته. لذلك وعند اشتداد وطأة تلك الأزمة ، تدخلت الحكومة الأميركية من خلال ضخ مبلغ (700) مليار دولار داخل النظام المصرفي ، ارتفعت فيما بعد لما يقارب الترليون دولار. وباتخاذها لهذا الإجراء تكون الحكومة الأميركية قد طبقت مفهوم كانت في القريب ترفضه ، وهو عدم تدخل الدولة في تنظيم الأداء الإقتصادي للقطاع الخاص .

المصدر السابق

مستند رقم (3) :

يمكن إبراز معالم الأزمة الأميركية في النقاط التالية :

- 1 . العجز التجاري : منذ العام 1971 لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنوياً وصل في العام 2006 الى 758 مليار دولار . ويعود السبب الأساس الى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الإستهلاك .
- 2 . المديونية : أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأميركية ارتفاع الديون الحكومية الى 8.9 تريليونات دولار في عام 2007 . وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64 % من الناتج المحلي الإجمالي .

المصدر : الإقتصاد والأعمال 2008/2/7

الأسئلة:

1- ورد في المستند (1) " أن إنعدام السيولة النقدية سوف تقف حجر عثرة أمام العديد من المستثمرين ورجال الصناعة"

أ . استنتج انعكاسا اقتصاديا وآخر إجتماعياً لإنعدام السيولة النقدية (علامة) .

ب . اربط العلاقة بين انعدام السيولة النقدية والإنعكاسين (علامة) .

2 . أ . تشير فلسفة المحافظين الجدد الواردة في المستند رقم (2) الى إعتماد الولايات المتحدة لنظام إقتصادي معين . سمِّ هذا النظام مبررة إجابتك بدالتين من المستند (علامة ونصف) .

ب . إن فشل المحافظين الجدد في معالجة الأزمة المالية أدى الى اعتماد نظام جديد ، سمي هذا النظام مبررة إجابتك بدلالة واحدة (علامة) .

3 . يبين المستند رقم (2) تدخل الدولة في تنظيم الأداء الإقتصادي للقطاع الخاص . استنتج تأثيراً إيجابياً وآخر سلبياً لهذا التدخل (علامة) .

4 . اشرح الرابط التسلسلي بين المشكلة الواردة في المستند رقم (1) والمشكلة الإقتصادية التي يعرضها المستند رقم (3) (علامة ونصف) .

5 . بالإعتماد على المستند (3) ، سمِّ أحد مؤشرات التنمية الواردة في المستند محدداً نوعه (علامة) .

6 . بالعودة الى المستنديين (2) و (3) ، اكتب نصاً اقتصاديا :

. ذكراً وسيلتين يمكن للدولة إعتادهما لتنظيم الأداء الإقتصادي للقطاع الخاص .

. شرح دور هاتين الوسيلتين في تخطي المشكلة الإقتصادية الواردة في المستند رقم (3) وفي تحقيق الإستقرارين الإقتصادي والإجتماعي (أربع علامات) .

المجموعة الإختيارية الثانية : معالجة موضوع اقتصادي (12 علامة)

تعرض اقتصاديات الدول الليبرالية من وقت لآخر مشاكل اقتصادية تؤدي الى إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي وارتفاع معدلات البطالة .

مرتكزة على معلوماتك عالجي النقاط التالي :

- . إشرح الأسباب الأساسية التي تحتم على الدول الرأسمالية المرور من وقت لآخر بمشاكل اقتصادية .
- . اذكر نتائج هذه الأسباب .
- . سمّ السياسات المناسبة لمعالجة المشاكل المذكورة وشرح وسيلتين لكل سياسة ثم اختار السياسة الأفضل لمعالجة المشاكل المذكورة. برر خيارك .

" حظاً موفقاً "

ملاحظة :

تنظيم المسابقة (1/2) . خط مقروء (1/4) . صياغة (1/4)

السنة الدراسية: 2010 - 2011

المادة: إقتصاد

الصف: اقتصاد . اجتماع

أسس تصحيح مادة الإقتصاد

المجموعة الأولى الإلزامية: استعمال مفاهيم وتقنيات اقتصادية (7 علامات)

1 - أ -

كمية الإنتاج	الكلفة الثابتة	الكلفة المتغيرة	الكلفة الكلية	الكلفة الحدية	سعر السوق
10	200	100	300	-	2
20	200	200	400	10	7
40	200	400	600	10	17
60	200	940	1140	27	27

لكل عامود صحيح في الجدول ¼ علامة (1 ¼)

الكلفة الكلية = الكلفة الثابتة + الكلفة المتغيرة ← الكلفة المتغيرة = الكلفة الكلية - الكلفة الثابتة

$$n = 2s + 6 \leftarrow s \text{ (سعر السوق) } = (n - 6) / 2$$

$$\Delta \text{ الكلفة الكلية} / \Delta \text{ حجم الإنتاج} = 10 \leftarrow (400-600) / (20 - n) \leftarrow$$

$$10 \times (20 - n) = 200 \leftarrow 10 - n = 200 - 200 = 10 \leftarrow 400 = n \leftarrow 40 = n \text{ وحدة منتجة (} \frac{1}{4} \text{)}$$

(علامة)

ب - تحقق المنشأة أقصى ربح ممكن عند حجم إنتاج $n = 60$ وحدة منتجة، لأن عند هذا المستوى من

الإنتاج تتساوى الكلفة الحدية مع سعر السوق ($\frac{1}{4}$ علامة)

- 2

$$In = Co \cdot n \cdot i / 360 \left(\frac{1}{4} \right) \rightarrow n = In \cdot 360 / Co \cdot i = 220000 \cdot 360 / 2500000 \cdot 0.12 = 264 \text{ jours } \left(\frac{1}{4} \right)$$

$$502.25 = 4 / 2009 \text{ إذن سنة غير كبيسة } \leftarrow \text{شباط 28 يوماً } \left(\frac{1}{4} \right)$$

كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول
26 = 5 - 31	28	31	30	31	30	31	31	26

إذن تاريخ الحصول على القرض 5 كانون الثاني 2009 ($\frac{1}{4}$)

- 3

المشكلة	نوعها	سياسة المعالجة	الوسيلة	الهدف
عجز في الميزان التجاري	اقتصادية	السياسة الحمائية المؤقتة	فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة لفترة مؤقتة أو تحديد كمية الإستيراد أو فرض مواصفات تعجيزية	انخفاض العجز في الميزان التجاري
انخفاض الإنتاجية بسبب	اقتصادية	التممية البشرية	زيادة الإنفاق على التدريب المهني	زيادة الإنتاجية

(¼ لكل خانة صحيحة)

$$4 - أ - \text{الناتج المحلي الإجمالي عام } 2005 = 7500 + (0.1 \times 7500) = 8250 \text{ مليار و.ن. (} \frac{1}{4} \text{)}$$

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي لعام } 2005 \text{ بالأسعار الثابتة لعام } 2004 =$$

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي لعام } 2005 \text{ بالأسعار الجارية } \times \frac{100}{109} = 8250 \times \frac{100}{109} = 7568.81 \text{ مليار و.ن. (} \frac{1}{4} \text{)}$$

معدل النمو الإقتصادي عام 2005 =

$$\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي لعام } 2005 \text{ بالأسعار الثابتة} - \text{الناتج المحلي الإجمالي لعام } 2004 \text{ بالأسعار الثابتة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي لعام } 2004 \text{ بالأسعار الثابتة}} \times 100 =$$

$$= \frac{7568.81 - 7500}{7500} \times 100 = 0.91\% \text{ (} \frac{1}{4} \text{)}$$

7500

شكل النمو الإقتصادي عام 2005 هو نمو إنكفائي (¼) التبرير : معدل النمو الإقتصادي يساوي

$$0.91\% > 3\% \text{ (معدل النمو السكاني) (} \frac{1}{4} \text{)}$$

ب - المرحلة هي مرحلة الإنكماش الإقتصادي (¼)

$$5 - أ - \text{السياسة : الخصخصة (} \frac{1}{4} \text{) الأداة : BOT , BOO (} \frac{1}{4} \text{)}$$

ب - نتيجة إجتماعية سلبية : بطالة (¼)المجموعة الإختيارية الأولى : تحليل مستندات اقتصادية (12 علامة)

$$1-أ . إنعكاساً إقتصادياً : تراجع الإستثمار (½) . تراجع النمو الإقتصادي - تراجع الطلب على الاستهلاك$$

انعكاساً إجتماعياً : بطالة (1/2)

ب . إنعدام السيولة النقدية ← عدم توفر الرساميل ← تراجع الإستثمار (1/2) مما يؤدي الى تراجع الإنتاج أي تراجع النمو الإقتصادي ومن ناحية أخرى الى تفاقم البطالة أو انعدام السيولة النقدية- ↓ القدرة الشرائية- ↓ الطلب - ↓ الاستثمار (1/2)

2. أ . النظام : الليبرالي الكلاسيكي (1/2) التبرير : حرية السوق (1/2) . عدم تدخل الدولة في أداء الإقتصاد (1/2) . آلية السوق هي وحدها الكفيلة بضبط مسار الإقتصاد . آلية العرض والطلب .

ب . النظام : النيو ليبرالي (1/2) التبرير : تدخلت الحكومة الأميركية من خلال ضخ مبلغ (700) مليار دولار داخل النظام المصرفي (1/2)

3 . تأثيراً إيجابياً : تحقيق نمو إقتصادي (1/2)

تأثيراً سلبياً : إفساد إوليات السوق (1/2)

4 . إنعدام السيولة النقدية ← عدم توفر الرساميل (1/4) ← تراجع الإستثمار (1/4) ← عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الإستهلاك ← اللجوء الى الخارج لتأمين حاجات السكان ← ↑ وتيرة الإستيراد بالنسبة للتصدير (1/2) ← عجز في الميزان التجاري (1/2)

5 . المؤشر : معدل الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي (1/2) نوعه : مالي (1/2)

6 . وسيلتين يمكن للدولة اعتمادهما لتحفيز الأداء الإقتصادي للقطاع الخاص :

. قروض ميسرة (1/2) وحوافز ضريبية (1/2)

دور هاتين الوسيلتين في تخطي المشكلة الإقتصادية الواردة في المستند رقم (3) وفي تحقيق الإستقرار

الإقتصادي والإجتماعي

. قروض ميسرة وحوافز ضريبية ← ↓ كلفة الإنتاج (1/4) ← ↑ القدرة التنافسية للإنتاج الأميركي (1/4) ← ↑
الطلب على الإنتاج الأميركي داخل الولايات المتحدة (1/4) ← ↓ وتيرة الإستيراد بالنسبة للتصدير (1/4) ← ↓
العجز في الميزان التجاري (1/2)

كما أن ↑ الطلب على الإنتاج الأميركي داخل الولايات المتحدة ← تحفيز الإستثمار الأميركي (1/2) ← ↑
الأنتاج ← ↑ النمو الإقتصادي من جهة (1/2) ومن جهة ثانية خلق فرص عمل تحقق الإستقرار الإجتماعي
(1/2)

المجموعة الاختيارية الثانية : معالجة موضوع اقتصادي (12 علامة)

المقدمة : 3 علامات (علامتان للمضمون وعلامة للمنهجية)

المنهجية : ينال الطالب العلامة الكاملة على المنهجية عند ذكره الإشكالية والنقاط الأساسية التي سيعالجها
الموضوع .

المضمون : (علامة للإشكالية وعلامة لذكر النقاط الأساسية)

تعريف النظام الليبرالي (1/4)

. تخضع اقتصاديات الدول الليبرالية لقانون اقتصادي يحتم عليها أن تمر من وقت لآخر بسلسلة من التقلبات
الإقتصادية التي تشكل كل منها دورة إقتصادية كاملة (1/4).

. تعريف التقلبات الإقتصادية والدورة الإقتصادية (1/2) .

مثال عن الإشكالية : ما هي الأسباب التي تحتم على الدول الليبرالية المرور بتقلبات إقتصادية ، وما هي
نتائجها وما هي السياسات الأنسب لمعالجتها ؟ (علامة)

جسم الموضوع : (7 علامات)

المنهجية : (علامة)

ينال الطالب العلامة الكاملة على المنهجية عند :

. عرض الفكرة الرئيسية في بداية الفقرة وإثباتها بالحجج والبراهين.

. ربط الفقرات بجملة إنتقالية .

. مراعاة تسلسل الأفكار وفق الخطوات المطروحة في المقدمة .

المضمون: (6 علامات)

أسباب المشاكل الإقتصادية :

. انخفاض معدل الفائدة على القروض المصرفية ← ↑ الطلب على القروض المصرفية ← ↑ معدلات

الفائدة ← ↑ كلفة الإنتاج ← ↓ القدرة التنافسية (1/4)

↑ الطلب على الأيدي العاملة ← ↑ الأجور ← ↑ كلفة الإنتاج ← ↓ القدرة التنافسية (1/4)

. ↑ كلفة الإنتاج ← ↓ القدرة التنافسية ← تقهقر المبيعات ← اقبال المنشآت ← صرف العاملين ←

بطالة (1/2)

. ↓ القدرة التنافسية ← تقهقر المبيعات ← ↓ هامش الربح ← فرملة الإستثمار ← ↓ الإنتاج ← ↓

النمو (1/2)

. استفاد مفاعيل الإكتشافات العلمية والتقدم الذي يصيب الآلات ← ↓ الإنتاجية ← ↓ القدرة

التنافسية (1/4)

نتائج :

. إفلاس المنشآت الإقتصادية بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج واشتداد المنافسة ← صرف العاملين ← بطالة

(1/4)

. تراجع الطلب على الإستهلاك بسبب نقشي البطالة ← فرملة الإستثمار (1/4)

. تباطؤ في معدل النمو الإقتصادي بسبب ضعف الإستثمارات (1/4)

سياسة المعالجة :

يتم تحقيق النمو الإقتصادي وخلق فرص عمل جديدة باعتماد سياسات إقتصادية منها :

سياسة النهوض الإقتصادي عبر تعزيز الطلب على الإستهلاك (1/2)

الوسائل :

1. سياسة الدخل : زيادة الأجور ← ↑ القدرة الشرائية ← ↑ الطلب ← ↑ الإستثمار الذي من جهة يحقق نمواً اقتصادياً ومن جهة ثانية يخلق فرص عمل جديدة ← ↓ البطالة (1/2)

2. السياسة النقدية : تخفيض معدلات الفائدة على القروض المعدة للإستهلاك ← ↑ الطلب على القروض ← ↑ القدرة الشرائية ← ↑ الطلب ← ↑ الإستثمار الذي من جهة يحقق نمواً اقتصادياً ومن جهة ثانية يخلق فرص عمل جديدة ← ↓ البطالة (1/2)

سياسة النهوض الإقتصادي عبر تعزيز القدرة التنافسية للعرض وهي السياسة الأفضل (1/2)

الوسائل :

↓ معدل الفائدة على القروض المعدة للإستثمار ← ↓ كلفة الإنتاج (1/2)

توفير السوق التنافسية الكفيلة بإجبار المنشآت على التجديد في آلاتها ومعداتنا ← زيادة الإنتاجية (1/2)

هذه الوسائل ← ↓ كلفة الإنتاج وزيادة الإنتاجية ← ↑ القدرة التنافسية ← ↑ الطلب على الإستهلاك ← ↑ الإستثمار الذي يؤدي من ناحية الى ↑ الإنتاج ← ↑ النمو ومن ناحية أخرى يؤدي الى خلق فرص عمل ← ↓ البطالة (1/2)

الخاتمة : (علامتان)

المنهجية : (1/2)

الإجابة عن الإشكالية . النتيجة

المحتوى : (علامة ونصف)

تلخيص الأفكار التي وردت في جسم الموضوع ، المقدمة وتجييب على الإشكالية .

على الطالب أن يختار السياسة الأكثر ملائمة وهي سياسة النهوض الإقتصادي عبر تعزيز القدرة التنافسية للعرض .

التبرير: ان سياسة النهوض الإقتصادي عبر تعزيز الطلب على الإستهلاك لها سلبياتها لأنها تولد تضخماً مالياً وتؤدي الى عجز في الموازنة وينتج عن هذه السياسة عجز في الميزان التجاري بينما سياسة النهوض الإقتصادي عبر تعزيز القدرة التنافسية للعرض تهدف الى ↓ كلفة الإنتاج وتحسين النوعية مما يحقق القدرة التنافسية وتجعل حظوظها من النهوض الإقتصادي عالية دون أي سلبيات لذا فهي السياسة الافضل لمعالجة المشاكل الواردة في الموضوع أعلاه .

ملاحظة :

تنظيم المسابقة (1/2) . خط مقروء (1/4) . صياغة (1/4)